

قانون رقم ٦٧/٣٠

تشديد العقوبات الجزائية في حال  
سحب شك دون مؤونة

أقر مجلس النواب  
وينشر رئيس الجمهورية القانون الآتي  
نصه :

**مادة اولى** - تلغى المادة ٦٦٦ من قانون  
العقوبات ويستعاض عنها بالاحكام التالية :  
- كل من اقدم على سحب شك دون مؤونة  
سابقة ومعدة للدفع او بمؤونة غير كافية .  
- كل من استرجع كل المؤونة او بعضها  
بعد سحب الشك .

- كل من اصدر منعا عن الدفع للمسحوب  
عليه في غير الحالات المنصوص عليها في المادة  
٤٢٨ من قانون التجارة .

يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث  
سنوات وبالغرامة من خمسمائة الى الفى ليرة  
ويحكم عليه بدفع قيمة الشك مضافا اليه بدل  
العطل والضرر اذا اقتضى الامر .

وفي حال التكرار تطبق ايضا بالاضافة  
الى عقوبات التكرار احكام المادتين ٦٦ و ٦٨ .

**مادة ثانية** - تعدل المادة ٦٦٧ من قانون  
العقوبات كما يلي :

- يعاقب بعقوبات التدخل في الجرم  
المعين اعلاه من اقدم عن معرفة على استلام شك  
دون مؤونة .

تضاعف هذه العقوبات اذا كان حامل  
الشك قد استحصل عليه لتغطية قرض بالربا  
حتى ولو لم يكن مت دخلا .

**مادة ثالثة** - تعدل الفقرة الاولى من المادة  
٤٢٨ من قانون التجارة كما يلي :

- على المسحوب عليه أن يدفع حتى بعد  
انتهاء مهلة العرض . ولا يقبل اعتراض الساحب  
على دفع الشك الا في حالة فقدانه او في حالة  
افلاس حامله .

**مادة رابعة** - تلغى الفقرتان الاخيرتان من  
المادة ٤٤٦ من قانون التجارة .

**مادة خامسة** - تضاف الى المادة ٤٤٧ من  
قانون التجارة فقرة ثانية تنص ما يلي :  
على كل مصرف ان يطبع على غلاف دفاتر  
الشكات التي يسلمها لربائنه نص المادة ٦٦٦  
من قانون العقوبات والا تعرض لغرامة قدرها  
عشر ليرات عن كل مخالفة .

**مادة سادسة** - تلغى المادة ٤٤٨ من قانون  
التجارة ويستعاض عنها بالنص التالي :  
ان جرم سحب الشك دون مؤونة معاقب  
عليه في المادة ٦٦٦ من قانون العقوبات .

**مادة سابعة** - يعمل بهذا القانون منذ  
نشره في الجريدة الرسمية باستثناء المادة  
الخامسة التي لا تصبح نافذة الا بعد انقضاء  
ثلاثة اشهر على تاريخ النشر المذكور .

سن الفيل في ١٦ ايار سنة ١٩٦٧  
الامضاء : شارل حلو

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء : رشيد كرامي

وزير العدل

الامضاء : فؤاد رزق

قانون رقم ٦٧/٣١

تمديد ولاية المجالس البلدية والمختارين  
والهيئات الاختيارية

أقر مجلس النواب

وينشر رئيس الجمهورية القانون الآتي  
نصه :

**مادة وحيدة** - تمدد حتى تاريخ ٣٠  
حزيران سنة ١٩٦٩ ولاية المجالس البلدية  
والمختارين والهيئات الاختيارية .  
ويعمل بهذا القانون فور نشره .

سن الفيل في ١٦ ايار سنة ١٩٦٧  
الامضاء : شارل حلو

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء : رشيد كرامي

وزير الداخلية

الامضاء : بدري المعوشي